الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653 تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٦/٥/١٤
ISSN (E) :2960-253X / تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/٨/١٠
رقم الايداع الوطني / 2375 /2019 تاريخ النشر : ٢٠٢٦/٩/٣٠

التنمية السياسية وتوظيف ادوات التحول الرقمي: دراسة في التجربة التونسية

Political Development and the Utilization of Digital Transformation Tools: A Study of the Tunisian Experience

م.د. عدي مهدي صالح
Dr. oday mahdi salih
كلية السلام الجامعة
Al salam university college
odaymahdi78@gmail.com

IRAQI
Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229

الملخص

ركز البحث على دراسة التنمية السياسية وقدرتها على توظيف ادوات التحول الرقمي في تونس بالاستفادة من التطور الكبير الذي شهدته المؤشرات الرقمية للتنمية السياسية التي فرضت نفسها كوسائل لتحقيق المساواة والقدرة والتمايز على المستوى السياسي، والمشاركة في نقل مؤشرات التنمية السياسية من التنظير الى التطبيق.

واسهمت الرقمنة في تعزيز شرعية النظام السياسي في تونس بعد التركيز على المسارات الرقمية من اجل رفع نسبة المشاركة وتنشيط الفعاليات السياسية الاخرى التي تأثرت بالتطورات التكنولوجية الهائلة التي شهدها العالم.

وتعد تونس من الدول التي بذلت جهودا كبيرة بهدف تطوير البنية الرقمية بعد أن ادركت ان التنمية السياسية لا يمكن ان تتحقق دون ان تكون هناك مساع للحاق بركب التطور التكنولوجي العالمي واجراء اصلاحات جذرية تشمل تنمية القدرات عن طريق الاستعانة بما يوفره الفضاء الرقمي من ادوات متاحة يمكن أن تساهم في رفع مستوى مظاهر التنمية السياسية من اجل مساعدتها على مواجهة التحديات التي تواجه الفعل السياسي المتمثل بفرص المساواة والقدرة والتمايز التي تعد من اهم مؤشرات التنمية السياسية.

الكلمات المفتاحية: (التنمية السياسية، التحول الرقمي، تونس، المساواة، المشاركة)

Abstract

This research focuses on studying political development and its capacity to utilize digital transformation tools in Tunisia. It leverages the significant advancements in digital political development indicators, which have established themselves as

tools for achieving equality, empowerment, and differentiation at the political level. The research also examines the role of these indicators in translating political development indicators from theory into practice.

Digitalization has contributed to strengthening the legitimacy of the political system in Tunisia by focusing on digital pathways to increase participation rates and revitalize other political activities impacted by the rapid technological advancements witnessed globally.

Tunisia is among the countries that have made significant efforts to develop their digital infrastructure, recognizing that political development cannot be achieved without keeping pace with global technological advancements and implementing fundamental reforms. These reforms include capacity building through the use of available digital tools that can contribute to enhancing political development and helping it address the challenges facing political action, particularly regarding equality, empowerment, and diversity, which are key indicators of political development

Keywords: (Political Development, Digital Transformation, Tunisia, Equality, Participation)

المقدمة

ادت التطورات التكنولوجية التي شهدها العالم على المستوى الرقمي دورا مهما في تغيير النظام السياسي في تونس عام ٢٠١١ بعد أن وفرت وسائل الاعلام الحديثة ومنصات التواصل الاجتماعي مساحة واسعة للمشاركة السياسية والتعبير عن الرأي ومعارضة النظام السياسي الذي كان قائما في تونس قبل هذا التاريخ. ومنذ ذلك

الحين فرض التحول الرقمي نفسه على جميع مظاهر الحياة في تونس وتحديدا السياسية، اذ تأثرت مؤشرات التنمية السياسية بالتطور الرقمي بشكل مباشر وغير مباشر حتى باتت الاجيال الجديدة في تونس تتعامل معه على أنه اداة من ادوات النشاط السياسي والمشاركة الفعالة في الشؤون العامة، مما ادى الى تبرير دعوات اعادة النظر بمظاهر التنمية السياسية كمسار لتحقيق الحوكمة وتفعيل المشاركة وتعزيز المساواة وتحسين مستوى الخدمات التي تحمل ابعادا سياسية.

اهمية البحث: تأتي اهمية البحث من الندرة في الدراسات التي تعالج العلاقة بين التنمية السياسية والتحول الرقمي وتعمل على فك التداخل بينهما، خصوصا في تونس التي شهدت تغييرا سياسيا جذريا عام ٢٠١١ كان التحول الرقمي احد اهم ادواته.

هدف البحث: يهدف البحث الى دراسة نمط العلاقة بين التنمية السياسية والتحول الرقمي عن طريق دراسة التجربة التونسية في هذا المجال، والتي تضمنت مسارات عديدة اتاحتها الرقمنة، ومن شأن ذلك أن يحدد العلاقة بدقة ويظهر مكامن التأثير ويوفر رؤية واضحة لفرص توظيف القدرات التونسية المتاحة في مجال التحول الرقمي وتوجيهها نحو النهوض بمؤشرات التنمية السياسية التي تؤدي بدورها الى تعزيز التجربة الديمقراطية في تونس.

اشكالية البحث: اثارت اشكالية البحث عدد من التساؤلات التي سيحاول البحث الاجابة عنها هي: كيف اثر التحول الرقمي على التنمية السياسية في تونس؟ وهل تمكنت تونس من توظيف التحول الرقمي لتطوير مؤشرات التنمية السياسية؟ وما مدى النجاح الذي تحقق في تونس بعد الاستعانة بالتطور الرقمي في مجال التنمية السياسية؟

فرضية البحث: انطلق البحث من فرضية مفادها أن التحول الرقمي الذي شهدته تونس ادى الى تعزيز التنمية السياسية في عدد من مجالاتها.

منهج البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من اجل توضيح مسارات التنمية السياسية في تونس ومدى تأثرها بالتحول الرقمي، بالاضافة الى الاستعانة بالمنهج التاريخي الذي وفر معلومات تاريخية مهمة لبيان السياق التاريخي لعدد من الاحداث التي شهدتها تونس.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة، تناول المحور الاول مفهوم التنمية السياسية، اما المحور الثاني فقد درس العلاقة بين التنمية السياسية والتحول الرقمي، في حين ركز المحور الثالث على التنمية السياسية والتحول الرقمي في تونس.

أولا: مفهوم التنمية السياسية

تمثل التنمية السياسية استجابة الانظمة السياسية للتغييرات التي تحدث على المستويين المحلي والعالمي، وتحديدا الاستجابة للقضاء المرتبطة ببناء الامة والدولة والمشاركة، وصولا الى مزيد من المساواة بين الافراد فيما يرتبط بعلاقتهم بالمؤسسات الرسمية للدولة، ومنحهم فرصة للمساهمة في وضع السياسات والانتفاع بثمار مشاركتهم في شؤون الدولة (الخزرجي ، ٢٠٠٤ ، ص١٣٨). كما يعد مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم التي لم تحظ باجماع بين الكتاب والمؤلفين نتيجة لاسباب عديدة تتعلق احيانا بترابطه مع مفاهيم اخرى مثل التحديث والتطوير، فضلا عن تنوع المفاهيم الفرعية للتنمية السياسية التي يشير بعضها الى العدالة والبعض الاخر الى

المساواة (بشتاوي ، ٢٠١٦، ص١٣٠)، وادى ذلك الى تأثر التنمية السياسية بالتغيرات التي شهدتها المجتمعات، وتعود بدايات ظهور حقل التنمية الى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، قبل ان يشهد هذا الحقل تطورات جذرية بعد نهاية الحرب الباردة التي شهدت اتساعا في المفهوم وتفرعاته وخصوصا التنمية السياسية التي تم الاخذ بها لتطوير النظم السياسية(هيجوت ، ٢٠٠١، ص١٧٩-١٨٠). ليتسع المفهوم ويشمل مدى اكبر من الاهداف الرامية الى تحقبق الاندماج المؤدي الى زيادة فاعلية المؤسسات الحكومية وتنمية جميع القدرات التي من شأنها تقوية النظام السياسي والحفاظ عليه بوجه التحديات، مما يمهد الطريق نحو توفير بيئة ديمقراطية سليمة تعمل في ظل نظام سياسي مستقر(الخزرجي ، ٢٠٠٤ ، ص١٤١).

وواجه علماء وفقهاء السياسة صعوبات بخصوص الاتفاق على مفهوم واحد للتنمية السياسية، وانتشرت مفاهيم مختلفة حتى عام ١٩٦٠، مما دفع للتساؤل حول ما اذا كانت التنمية السياسية مفهوما منفصل بذاته، ام انه متداخل مع مفاهيم اخرى(الخزرجي ، ٢٠٠٤ ، ص١٣٩-١٤٠). مما يعني أن وضع التنمية السياسية يعني عملية فهم للواقع يدفع للتفسير احيانا وللتطوير احيانا اخرى، وأن الامر لا يقتصر على الفهم الحكومي للتنمية السياسية ومستلزمات التطوير، بل بالواقع الذي تستهدفه التنمية السياسية وتعمل على تطويره، أي ان العمل السياسي حتى وأن كان نشطا، الا أن لا يكتمل الا بالتفاعل مع القوى الفاعلة التي يتكون منها المجتمع، وهذا يفسر تعدد المدارس والنظريات التي تناولت مفهوم التنمية السياسية، مما دفع الى الاعتقاد بأن تحليل التنمية السياسية يمثل امرا اساسيا لتطوير اي نظام سياسي(حاج ، ٢٠٢٢ ، ص٣٥). ودفع هذا التعدد لوسيان باي الى أن يورد في كتابه "جوانب

التنمية السياسية" اكثر من تعريف للتنمية السياسية، اذ عرفها بأنها "تحقيق التغيير الحكومي المنتظم"، وكذلك عرفها بأنها "تعزيز قدرات النظام السياسي"، كما عرفها بعدها " الشرط الذي ينبغي توفره لتحقيق التنمية الاقتصادية"، كما عرفها على انها "التحديث" او "السبيل الافضل للمشاركة السياسية وبناء الدولة(وهبان ، ٢٠١٠ ، ص١٥٦). ويرى النموذج الليبرالي أن مفهوم التنمية السياسية يجب ان يكون مستمدا من تطبقاتها في الدول الاوروبية والغربية التي تراعي التعدد الحزبي والليبرالية السياسية والحريات الاقتصادية، وكل القضايا الاخرى التي تحمل ابعادا مؤسسية، كما هو الحال في الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا ودول اخرى، في حين وجد الاشتراكيون أن مفهوم التنمية السياسية يجب أن يؤخذ من النظرية الماركسية التي طبقت في الاتحاد السوفيتي السابق والصين والتي تقوم على حكم الحزب الواحد والتعبئة الجماهيرية والملكية العامة(عارف ، ١٩٩٢ ، ص٦٤). وللخروج من هذا الجدل، قدم روبرت باكنهام عدد من الاقتراحات لفهم التنمية السياسية، اولها المعنى الاقتصادي الذي اشار الى أن التنمية السياسية ربما تكون متساوية مع التنمية ذات الطابع الاقتصادي، والاخر قانوني رسمي يعني أن التنمية السياسية تشمل كل ما يشير الى الحقوق السياسية في دستور وقوانين الدولة، اما المعنى الاداري فقد نظر الى التنمية السياسية من منظور القدرة الادارية، وبمرور القوات اصبح تناول التنمية السياسية يتم عن طريق مؤشرات الديمقراطية والمشاركة والانتخابات وغير ذلك من مظاهر الحكم الرشيد(الخفاجي ، ٢٠٢٤،ص٤٨). ووفقا لاغلب الدراسات فأن وجود التنمية السياسية في دولة ما من عدمه محكوم بعدد من المؤشرات ابرزها القدرة، المساواة، والتمايز(حرب ، ١٩٧٨ ، ص٣٠).

وورد مؤشر القدرة في اكثر من تعريف للتنمية السياسية، في اشارة الى قدرة النظام السياسي على التفاعل مع البيئة الداخلية والتعامل مع البيئة الخارجية، وكذلك قدرة النخبة الحاكمة على تحقيق مظاهر التنمية، اي انها تأتي بحلول وتصورات للمشاكل والازمات تتناسب مع قدرات النظام السياسي على تطبيقها، على المدى القريب، او على المدى البعيد بشكل تدريجي بما يزيد من فاعلية النظام السياسي ويحقق له الاستقرار(حاج ، ٢٠٢٢ ، ص٣٤). ويشير كتاب غربيون الى أن قدرة النظام السياسي التي تتطلبها التنمية السياسية تتنوع، فقد تكون قدرات تنظيمية تهدف للسيطرة على سلوك الافراد، او قدرة على تحقيق العدالة بين افراد المجتمع، او قدرة على الاستجابة للمتطلبات التي ترد الى النظام السياسي(وهبان ، ٢٠١٠ ، ص١٩٤).

كما تعد المساواة احد اهم مؤشرات التنمية السياسية انطلاقا من كون البشر متساوين، وفقا لاراء جون لوك وتوماس هوبز وغيرهم من الكتاب الذين دافعوا عن هذه الفكرة التي كانوا يعتقدون ان المساواة لا تحتاج الى من يكتشفها او يدافع عنها لانها موجودة من الأساس(دال ، ٢٠١٤ ، ص٨٣)، الا أن التشوه وقع حين ظهر الداعين الى عدم المساواة انطلاقا من اراء كانوا يتبنونها تشير الى تفوقهم على الاخرين، وترتب على ذلك استعمال لادوات السلطة بشكل غير سليم تسبب بعدم المساواة، ووصل بهم التمادي الى اتباع اساليب تهدف الى تغليف دعواتهم الى عدم المساواة بالظروف القاهرة والتقاليد(دال ، ٢٠١٤ ، ص٨٦-٨٧). لذلك فأن صموئيل هنتغتون كان يرى أن التنمية السياسية لا يمكن أن تتحقق الا عن طريق تهذيب السلطة وترشيدها باللجوء الى استبدال القائمين على السلطة انطلاقا من انتماءاتهم الضيقة الى اخرين يتمتعون بالروح الوطنية، وصولا الى تحقيق انتخابات نزيهة يحصل فيها الجميع على

حقوقهم السياسية التي يمكن ان تتحقق بوجود مشاركة سياسية متساوية تحقق الاستقرار السياسي(حرب ، ١٩٧٨ ، ص٣١-٣٣).

ويعد التمايز مؤشرا رئيسيا للتنمية السياسية كونه يركز على الوظيفي والعضوي للمؤسسات، اذ يؤدي الى التباين في عمل الهيئات التي تقوم بالوظائف السياسية، ووفقا لصمائويل هنتغتون فأن التمايز يشير الى الفصل بين السلطات الذي ورد ايضا في كتابات مونتسكيو(وهبان ، ٢٠١٠ ، ص١٦). واصبح مفهوم التمايز اكثر وضوحا بعد وروده في افكار غابرييل الموند الذي أكد أن التمايز في البنية قد يوجد في الانظمة السياسية التي تقوم بادوارها بشكل منتظم، وأن الوظيفة قد تمثل اساسا للتمييز في حال وجود تمايز ينتج عنه القيام بالادوار انطلاقا من دقة التخصص(التميمي ، ٢٠١٦ ، ص٣٠٩). أي أن التمايز والتخصص يعنيان وجود تمايز للفواعل المؤثرة في العملية التشاركية، وفي الوقت ذاته وجود تخصص لكل منها في وظيفته دون ان تكون هناك تبعية او تداخل مع اطراف اخرى، ويمثل المؤشر الاهم الذي يمكن عن طريقه قياس نجاح او فشل المؤشرات الاخرى(بو جلال ، ٢٠١٧ ، ص٧٦).

ثانيا: التنمية السياسية والتحول الرقمي

شهدت السنوات الاخيرة تحولا واضحا في مفهوم التنمية السياسية نتيجة لضرورة التكيف مع التقدم الرقمي الهائل الذي يشهده العالم، والذي حتم الاخذ بنظر الاعتبار التطورات الرقمية التي فرضت نفسها على طبيعة وتطبيق مؤشرات التنمية السياسية، اذ اصبحت العلاقة بين المفهومين متداخلة الى حد كبير، لأن التنمية السياسية تحقق المساواة والقدرة والتمايز، بينما يوفر التحول الرقمي الذي يعني دمج التقنيات الرقمية

في جميع مجالات الحياة ادوات متطورة لنقل هذه المؤشرات من النظرية الى التطبيق، ومن هذه الادوات البنية التحتية الرقمية، وبيانات الذكاء الاصطناعي، والاتمتة في مؤسسات الدولة.

وعلى الرغم من اهمية مؤشرات التنمية السياسية ومؤشرات التحول الرقمي، الا أن التداخل بين المفهومين افرز مؤشرات اخرى مهمة لا بد من فهمها قبل الخوض في أي دراسة تهدف لفهم العلاقة المتبادلة بين التنمية السياسية والتحول الرقمي.

١-التنمية الرقمية

تعني استعمال البيانات اللازمة التي توفرها الادوات الرقمية من اجل قياس القدرة على اجراء تغيير تنموي او اصلاح سياسي من عدمه، اي قياس مدى القدرة على توظيف التقنيات من اجل تحقيق نمو شامل في الدولة(مجموعة مؤلفين ، ٢٠٢٥ ، ص١٢). لذلك فأن الدول تعمل على تحقيق استقرارها عن طريق السيادة الرقمية بالاعتماد على البيانات التي تستند الى استراتيجيات وطنية وخطط رقمية تؤدي الى مخرجات تنموية وخلق بيئة تنافسية عادلة عن طريق ادوات عديدة ابرزها(محمد ؛ محمد ، ٢٠٢٥ ، ص١١٠):

أ. اتاحة فرصة وصول خدمة الانترنت الى جميع افراد الدولة على ان يكون ذلك مصحوبا بمستوى عال من الأمن المعلوماتي.

ب. الاعتماد على التقنيات الرقمية من اجل تحقيق زيادة تنافسية في انتاج الاعمال.

ت. دعم الابتكار في مجال البحوث والدراسات الرقمية للمساهمة في تطوير التحول الرقمي المؤدي الى التنمية الرقمية.

ث. تعزيز رأس المال البشري عن طريق فرص عمل في مجال الاقتصاد الرقمي، على أن يكون ذلك مصحوبا ببرامج للتدريب وزيادة القدرات والخبرات.

ج. بناء المدن والمجمعات السكنية الحديثة المزودة بالتقنيات الرقمية بهدف تحسين المستوى المعاشي وتحقيق الرفاهية المجتمعية.

٢- المشاركة السياسية الرقمية

شهد الاهتمام بالمشاركة السياسية الرقمية تصاعدا واضحا منذ عام ٢٠١٠ لما يمثله الفعل السياسي الرقمي من اهمية في التنمية السياسية، في ظل التأثير الكبير للاعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي وقدرتها على تعزيز التعبئة السياسية الايجابية التي تعد احد الأسس التي تعتمد عليها الديمقراطيات الحديثة، وساهم ذلك بالاسراع في الانتقال من المشاركة السياسية التقليدية الى نمط جديد للمشاركة يعتمد على التطور الرقمي الذي اسهم في توسيع نطاق الفعل السياسي، ويعزو باحثون هذا الانتقال الى فكرة مفادها أن التحول الرقمي اصبح فاعلا رئيسيا يتم الاعتماد عليه في تشكيل الثقافة السياسية الرقمية التي يمارسها الافراد بعيدا عن ادوات المؤسسات السياسية التقليدية(مجموعة مؤلفين ، ٢٠٢٥ ، ص١٢٥). ونتيجة لذلك فأن الدول التي انتقلت للتحول الرقمي ولديها تجربة ديمقراطية شهدت تطورا في مؤشرات التنمية السياسية بعد ان اصبح الافراد قادرين على التحرك والتعبير عن ارائهم السياسية بعيدا عن هيمنة الاحزاب والاعلام التقليدي، مما خلق جيلا من المواطنين الرقميين الذين يتحركون بعقلانية ويمكنهم التنقل بين اليمين واليسار دون ان تكون هناك عوائق تفرضها القيود التقليدية(مجموعة مؤلفين ، ٢٠٢٥ ، ص١٢٦).

٣- المساواة الرقمية

وجد الداعمون للعلاقة بين التنمية السياسية والتطور الرقمي في التحولات الرقمية الهائلة التي شهدها العالم فرصة لانهاء حالة عدم المساواة الرقمية الناتجة عن وجود فئة تمتلك ادوات مواكبة التطور الرقمي وفئات اخرى لا تمتلك ذلك، لاعتقادهم أن التنمية السياسية في حال اعتمدت التحول الرقمي فأتها ستشمل الجميع ولن تقتصر على الفئة التي تحتكر التقدم الرقمي، ومن شأن ذلك أن ينهي او يقلل الفجوة الكبيرة التي تهدد المساواة في ظل قدرة محتكري البيانات على احتكار السلطة والثروة في كثير من الدول، لذلك فأن ممارسات التنمية بشكل عام والتنمية السياسية على وجه التحديد لم تتجاهل فرص التطور الرقمي وتحدياته، وابرز دليل على ذلك هو ما ورد في الهدف التاسع من اهداف التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة لعام ٢٠١٥ الذي ركز على الصناعة والابتكار والهياكل الاساسية، ودعا الى الوصول للمعلومات والتكنولوجيا في جميع انحاء العالم بهدف التقليل من اثار عدم المساواة الرقمية، ومن شأن مثل هذه الاجراءات ازالة الاختلافات في التغطية الرقمية بين المناطق الريفية والحضرية، وبين مراكز المدن وضواحيها، وكذلك بين الدول المتقدمة وبقية الدول(اليونسكو ، ٢٠١٦ ، ص٦٨).

٤- التمايز الرقمي

دفع انتشار شبكات الانترنت على نطاق واسع المستخدمين للتفاعل فيما بينهم، وبمرور الوقت تحولت تفاعلاتهم ونقاشاتهم الى ممارسات تواصلية انتقلت الى المجتمع الواقعي، وعليه ظهرت لدينا مجتمعات افتراضية اصبحت تتمايز عن بعضها البعض، ويتخصص كل منها بتخصص محدد، ويتضح ذلك عن طريق السمات التي

تميز بعضها عن البعض الاخر كما هو الحال في اختلاف "فيسبوك" مثلا عن "تويتر"، واختلاف "فيسبوك وتويتر" عن تجمعات افتراضية اخرى في "انستغرام"، وفي الوقت ذاته يوجد تخصص، اذ يركز بعضها على المحتوى السياسي، والبعض الاخر يتناول محتويات اجتماعية او اقتصادية او تعليمية(موقار ؛ تومي ، ٢٠٢٥ ، ص٨٤). ووفر ذلك فرصة للنهوض بالتنمية السياسية التي اصبحت تعتمد بشكل كبير على التطور الرقمي الذي يحظى هو الاخر باهمية محورية لدى مستخدمي الانترنت الذي حول الاهتمامات الفردية الى مساحات تنموية واسعة ضمن اطار مواقع التواصل وغيرها من ادوات التواصل الرقمية(الجيزاوي ، ٢٠٢٦ ، ص٨٥). وعليه، فأن مظاهر التمايز الرقمي تعد من التحولات التي شهدتها المجتمعات ونقلت الافراد من حالة الى اخرى في استجابة لمتطلبات تلك المجتمعات من اجل احداث قدر من التوازن داخلها(موقار ؛ تومي ، ٢٠٢٥ ، ص٨٥).

ثالثا: التنمية السياسية والتحول الرقمي في تونس

لم يقتصر المسار الديمقراطي الذي شهدته تونس بعد عام ٢٠١١ على التغيير في المؤسسات الدستورية فحسب، بل شمل ايضا تسارعا في مواكبة التطورات الرقمية واثرها في تعزيز العلاقة بين الدولة والمواطنين وبلورة انماط جديدة من المشاركة والفعل السياسي في ظل الخطط التنموية التونسية.

١-التحول الرقمي كمؤثر في التنمية السياسية في تونس

تصنف تونس بأنها من الدول النشطة التي اظهرت مساعي واضحة من اجل تطوير بنيتها الرقمية، وعلى الرغم من وجود تحديات تعرقل هذه المساعي من بينها اقتصادية واجتماعية، الا أن هذه التحديات لم تقف حائلا دون مضي تونس على طريق النهوض بالبنية التحتية الرقمية ووضع استراتيجيات تتناسب مع التطورات الرقمية التي

شهدها العالم(غربي ؛ بو شملة ، ٢٠٢٥ ، ص٩٠). وذلك بعد أن ادركت ان التنمية لا يمكن ان تتحقق دون ان يكون هناك تقدم تكنولوجي واصلاحات هيكلية تصل الى بناء رأس المال البشري وتنمية مجال القدرات والتدريب لبناء مؤسسات تنموية قادرة على مواجهة التحديات المستقبلية(غربي ؛ بو شملة ، ٢٠٢٥ ، ص٩١). وتمكنت تونس من الحصول على انطباعات ايجابية في المؤشرات العالمية فيما يتعلق بالتطور الرقمي والتنمية المستدامة، اذ اظهر مؤشر تطور الحكومات الالكترونية التابع لادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الامم المتحدة لعام ٢٠٢٠ أن المنطقة العربية حققت تطورا في المجال الرقمي مما وفر بيئة مناسبة لعمل الحكومات الالكترونية، وحققت تونس تقدما مهما في هذا المجال وفقا للمؤشر الذي اوضح ايضا ان دولا عربية مثل تونس والكويت والبحرين وعمان حققت قبولا ممتازا فيما يتعلق بانتاج وانتشار وجودة الخدمات عبر الانترنت، بخلاف دول اخرى مثل الجزائر والسودان وليبيا ولبنان وموريتانيا التي كانت ضعيفة في هذا المجال(منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ الامم المتحدة، ٢٠٢٢، ص١١٢). وانعكس هذا التحول على التنمية السياسية في تونس بعد أن خلق بيئة تنموية قللت الفجوة الرقمية واضعفت ادوات الاستبعاد الرقمي، ومهدت الطريق للمساواة الرقمية التي تعد احد اهم مؤشرات التنمية الرقمية عن طريق تحسين قدرة مختلف الفئات على الوصول الى ادوات التطور الرقمي، وهو ما من شأنه توسيع نطاق المشاركة في الفعل السياسي الذي اصبح مرتبط ارتباطا وثيقا بالرقمنة التي بدأت تتسع لتصل الى مساحات واسعة في تونس(منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ الامم المتحدة، ٢٠٢٢، ص١١٣).

٢- المخطط التنموي التونسي ٢٠٢٦ – ٢٠٣٠

اطلقت تونس مطلع عام ٢٠٢٦ مخططا تنمويا يمتد لاربع سنوات، وشكلت الحكومة في كانون الثاني ٢٠٢٦ مجلسا وزاريا للاشراف على هذا المشروع التنموي الذي يمتد

حتى عام ٢٠٣٠، والذي يهدف الى تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة، واكدت رئيس الحكومة التونسية سارة الزعفراني الزنزري أن المشروع يركز على تطوير التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي من اجل تقليل الفجوة الرقمية مع الدول المتقدمة، والسير ضمن ركب الدول التي تتسابق ضمن الفضاء الرقمي، مشيرة الى أن المخطط تحسين الواقع التنموي في تونس واعتماد ذلك كهدف استراتيجي للدولة من اجل الوصول الى تحقيق المساواة وتوسيع الافاق التنموية بما يضمن ديناميكية الدورة التنموية في البلاد(موقع رئاسة الحكومة التونسية، ٢٠٢٦). وذلك استكمالا للخطط التنموية السابقة التي حددت في جزء من جوانبها على احتياجات التنمية السياسية، وتشخيص التحديات التي تواجهها من اجل وضع الحلول المناسبة لها، واولت خطة التنمية ٢٠٢١ – ٢٠٢٥ عند وضعها اهمية لاستراتيجيات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعلى الرغم من ان هذه الخطة لم تركز على الشباب التونسي كأولوية، الا انها وضعت عدد من الاجراءات التي تسهل ادماج الشباب في المشاريع التنموية، وقبل ذلك ركزت خطة ٢٠١٦ – ٢٠٢٠ على اهمية رفع مستوى التنمية في تونس عن طريق محاور عديدة من بينها ربط الشباب بالعالم الرقمي وذلك ضمن التزامات تونس الانخراط ضمن الحكومة المفتوحة، ومن شأن ذلك أن ينمي وجودهم في الحياة السياسية ومشاركتهم في العملية الانتخابية (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ الامم المتحدة، ٢٠٢٢، ص٥٦).

٣-مظاهر التحول الرقمي في تونس

شهد العقد المنصرم محاولات تونسية واضحة لمواكبة التطور الرقمي، وتعد مسابقة البيانات الحكومية المفتوحة لعام ٢٠٢٠ الثمرة التونسية لمشروع واسع كان يركز على تنظيم الاستعمال المفتوح للبيانات الحكومية، وشهد المشروع تحضيرات كبيرة من بينها تنظيم حلقات عمل لتحديد المجالات التي يستهدفها، وبرامج للتدريب على تداول البيانات المفتوحة(منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ الامم المتحدة،

٢٠٢٢، ص١٢٣). وعلى الرغم من الجهود التونسية في هذا المجال، الا أن الخطط التي تتناول جوانب حوكمة محدودة قد لا تكون وحدها كافية لمواكبة التطورات الرقمية، لأن التحول الرقمي يتضمن كل ما يرتبط بالقضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية العميقة، اي ان المجتمع الذي يتبنى الرقمية يجب ان يتحول الى التعايش الكامل والجذري مع البيانات وانماطها والياتها ومخرجاتها، بدءا من تنظيم جدول الاعمال اليومي للفرد، مرورا بقضاء متطلبات الحياة والتعامل في المؤسسات، وصولا الى القضايا الاكبر المرتبطة بتنظيم الاقتصاد والمشاركة السياسية(مظهر ، ٢٠٢٤، ص٢٠). وهنا لا بد من الاشارة الى أن التحول الرقمي لم يكن متوازنا بين القطاعين العام والخاص، بعد أن سارعت الشركات الخاصة الى تبني انظمة رقمية حديثة استجابة للحاجة الاقتصادية وضغوط السوق، مقابل تراجع واضح للقطاع العام في مجال مواكبة التطور الرقمي الذي احدثته الشركات الخاصة في تونس، اذ كانت كثير من المؤسسات الحكومية تعاني من بطء واضح في تبني الانظمة الرقمية، ويعود ذلك الى اسباب عديدة من بينها الجمود الاداري، واللامبالاة في مجال التنافسية الرقمية، فضلا عن الاصرار على اعتماد الاجراءات البيروقراطية التقليدية، وعليه فأن التحول الرقمي في تونس يسير بسرعتين، الاولى ديناميكي في القطاع الخاص يسير بسرعة، واخر بطيء في القطاع العام، وهذا يقلل من التأثير الايجابي للتقنيات الرقمية في تونس (المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، ٢٠٢٥، ص٨). وعلى الرغم من أن التحول الرقمي في تونس ما زال في مرحلة الصيرورة، الا أن هناك مبادرات حكومية رقمية على طريق التقدم، بعد أن شهدت تطويرا ملموسا في مجال الحوكمة، ومن شأن هذه الادوات توفير بيئة رقمية مناسبة للكشف عن طبيعة عمل المؤسسات الحكومية، والتقليل من مظاهر الفساد بسبب اخضاع البيانات للرقمنة، وتسهيل وصول الافراد الى المعلومات التي كانت محجوبة او ان امر الحصول عليها معقد في السابق، وكل ذلك يؤدي الى تحقيق قدر مقبول من المساواة الرقمية التي تعد احد اهم مؤشرات

التنمية السياسية(المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، ٢٠٢٥، ص١٠). ويمكن القول ان التجربة الرقمية التونسية اثرت في التنمية السياسية عن طريق مظاهر عديدة يمكن ابراز اهما بالاتي(المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، ٢٠٢٥، ص١٣):

أ. المشاركة الرقمية: وفر التحول الرقمي ادوات جديدة للمشاركة تونس، في مجال المشاركة السياسية، وكذلك في مجالات اخرى غير مجال الانتخابات مثل المشاركة في عمليات التواصل التفاعلي، او المشاركة في تقديم الاستشارات للحكومة، وما تزال الجهود التونسية مستمرة لاقناع المواطنين بثقافة المشاركة السياسية الرقمية، وبالتالي التأثير في عملية صنع القرار.

ب. شفافية الوصول الى المعلومات: انهى التطور الرقمي عهد احتكار المعلومات من قبل جهات او مؤسسات محددة في دول كثيرة من بينها تونس التي فتحت المنصات الخاصة بالبيانات التي كانت في حوزة الحكومة وحدها، ووفر ذلك فرصة اكبر للافراد والمنظمات غير الحكومية للرقابة على الاداء الحكومي.

ت. الاستجابة الرقمية: اصبحت الاستجابة افضل في القطاعات التي شهدت انتقالا الى النماذج الرقمية في تونس، وشملت مختلف من بينها السياسية.

ث. حماية الحقوق السياسية: لعبت الادوات الرقمية دورا مهما في تعزيز الحقوق السياسية للتونسيين، اذ حالت في كثير من الاحيان دون القيام بانتهاكات لحق المشاركة السياسية او حق التعبير عن الرأي وغير ذلك من الحقوق التي يعد تضييقها انتهاكا لأساسيات التجربة الديمقراطية في تونس.

ج. تعزيز المساءلة: وفر الفضاء الرقمي فرصة اكبر للمساءلة في تونس، اذ ان وصول القرارات والبيانات والموازنات الى المواطنين وضع السياسيين والمسؤولين امام الرقابة الشعبية.

ح. الرقمية اللامركزية: اسهمت الادوات الرقمية في تطوير قدرة الحكومات المحلية في تونس، واتضح ذلك عن طريق مبادرات رقمية لا مركزية ناجحة، ومن شأن

الاستمرار في تعزيز الجهود الرقمية أن يؤدي الى تسريع الجهود اللامركزية عن طريق توظيف الانترنت والتقدم التكنولوجي ووسائل التواصل في عملية الاتصال مع المواطنين المحليين والاستماع لمشاكلهم والعمل على حلها ضمن اطار نمط التنمية السياسية المحلية.

الخاتمة

في الختام يمكن القول إن تونس قطعت شوطا مهما على طريق التحول الرقمي والذي تمت الاستفادة منه في تعزيز مسارت مؤشرات التنمية السياسية على المستويات التشريعية والتنفيذية وعلى مستوى المؤسسات الرسمية وغير الرسمية. وعلى الرغم من أن التحول الرقمي في تونس لم يؤدي الى ازالة الفجوة الرقمية بين من يمتلكون ادوات التطور الرقمي ومن يفتقرون اليها، الا أنه ادى الى تحقيق نجاح نسبي في مجالات لها علاقة بالتنمية السياسية مثل المشاركة الرقمية والشفافية في الوصول الى المعلومات والاستجابة الرقمية والحفاظ على الحقوق السياسية وتعزيز المساءلة وتنمية الرقابة اللامركزية. وتوصل البحث الى عدد من الاستنتاجات ابرزها:

١. وفر التحول الرقمي ادوات جديدة للمشاركة تونس، في مجال المشاركة السياسية، وكذلك في مجالات اخرى غير مجال الانتخابات مثل المشاركة في عمليات التواصل التفاعلي، او المشاركة في تقديم الاستشارات للحكومة.
٢. اصبحت الاستجابة افضل في القطاعات التي شهدت انتقالا الى النماذج الرقمية في تونس، وشملت مختلف من بينها السياسية.
٣. لعبت الادوات الرقمية دورا مهما في تعزيز الحقوق السياسية للتونسيين، اذ حالت في كثير من الاحيان دون القيام بانتهاكات لحق المشاركة السياسية او حق التعبير عن الرأي.

٤. اسهمت الادوات الرقمية في تطوير قدرة الحكومات المحلية في تونس، واتضح ذلك عن طريق المبادرات الرقمية اللامركزية الناجحة.

المصادر

١. بشتاوي ، محمود منور ، (٢٠١٦)، بناء المواقف والاتجاهات الفكرية، ط١، دار الكتاب الثقافي، عمان.
٢. بو جلال ، عمر طيب، (٢٠١٧) ، ادماج المقاربة التشاركية في الاصلاحات السياسية، مركز الكتاب الاكاديمي.
٣. التميمي ، علي صبيح ، (٢٠١٦) ، فلسفة الحقوق والحريات السياسية وموانع التطبيق: دراسة تحليلية في الفلسفة السياسية، ط١، دار امجد للنشر والتوزيع.
٤. الجيزاوي ، محمد احمد ، (٢٠٢٦) ، اخلاقيات الاعمال والبناء الاخلاقي للمنظمات، لندن، دار اكتب للنشر.
٥. حاج ، ميلود عامر ، (٢٠٢٢) ، التنمية السياسية فهم الاصول والتأويلات السياسية بين الدول المتقدمة والدول النامية، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان.
٦. حرب ، اسامة الغزالي ، (١٩٧٨) ، الاحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت، سلسلة عالم المعرفة
٧. الخزرجي، ثامر كامل ، (٢٠٠٤) ، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان.
٨. الخفاجي ، محمد فنجان حسين، (٢٠٢٤) ، مشكلات التنمية السياسية واثرها على حقوق الانسان في العراق بعد عام ٢٠٠٣، القاهرة، دار حميثرا للنشر.
٩. دال ، روبرت، (٢٠١٤) ، عن الديمقراطية، ترجمة سعيد محمد الحسنية، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.
١٠. عارف ، نصر محمد ، (١٩٩٢) ، نظريات التنمية السياسية المعاصرة دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الاسلامي، المعهد العالمي للفكر الاسلامي.
١١. غربي ، سامية ؛ بو شملة ، زهير ، (٢٠٢٥)، اثر التكامل الاقتصادي على التكامل والنمو التكنولوجي في العالم العربي، مجلة دراسات شرق اوسطية، العدد ١١٠.
١٢. مجموعة مؤلفين، (٢٠٢٥) ، الثقافة السياسية دراسات من المنطقة العربية وعنها، بيروت، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.
١٣. مجموعة مؤلفين، (٢٠٢٥) ، قيادة التحول الرقمي دروس مستفادة من سبع دول نامية، ترجمة رشا صلاح الدخاخني، مركز ابو ظبي للغة العربية، ابو ظبي.
١٤. محمد ، مها رضوان ؛ محمد ، حازم حسنين ، (٢٠٢٥) ، التحول الرقمي والبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي لتحقيق وتدعيم التنمية المستدامة في البلدان العربية، الاسكندرية، دار التعليم الجامعي.
١٥. مظهر ، عهود يوسف ، (٢٠٢٤) ، ادارة التحول الرقمي في المؤسسات منظور استراتيجي، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
١٦. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ الامم المتحدة، (٢٠٢٢) ، الاثر الاقتصادي والاجتماعي للحكومة المفتوحة توصيات سياساتية للبلدان العربية، باريس.

١٧. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ الامم المتحدة، (٢٠٢٢) ، تعزيز استقلالية الشباب في تونس وثقتهم، باريس.
١٨. المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، (٢٠٢٥، ايار) ، التحول الرقمي والحوكمة الديمقراطية في تونس.
١٩. موقار ، عبد اللطيف ؛ تومي ، فضيلة،(٢٠٢٥) ، النبض الرقمي مقاربة منهجية لتحليل الخطاب الرقمي، دار تاسك للنشر.
٢٠. موقع رئاسة الحكومة التونسية ، (٢٠٢٦ ، كانون الثاني) ، مجلس وزاري حول مشروع مخطّط التنمية للفترة ٢٠٢٦-٢٠٣٠، على الرابط: https://pm.gov.tn/ar/article/mjls-wzary-hwl-mshrw-mkhtwt-altnmyt-llftrt-2026-2030
٢١. هيجوت ، ريتشارد ،(٢٠٠١) ، نظرية التنمية السياسية، ترجمة حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد الحميد، ط١، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان.
٢٢. وهبان ، احمد ، (٢٠١٠) ، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية: رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث، ط١، دار فاروس العلمية، القاهرة، ٢٠١٠ .
٢٣. اليونسكو ، (٢٠١٦) ، التقرير العالمي للحقوق الاجتماعية، تحدي حالات عدم المساواة: مسارات من اجل تحقيق عالم يسوده العدل.